دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية

د/ رؤوف بوسعدية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2

ملخص:

تعمل الدبلوماسية الجزائرية على محاولة حل النزاعات التي تثور في الدول المحيطة بها، معتمدة في ذلك على مجموعة أسس ومبادئ يتمثل أهمها في الحياد وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، والحث على التعاون بين دول الجوار خصوصا وحل النزاعات بطرق سلمية، وكذا دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها وتخليصها من سيطرة الاستعمار، وفي هذا الخصوص شهدت الجزائر مواقف عديدة طبّقت فيها هذه المبادئ وحافظت فيها على مواقفها الداعية للحلول السلمية حيث بقيت ثابتة في القضايا التي ساهمت في حلها أو كان لها موقف منها، على غرار الأزمات التي عصفت ببعض الدول الافريقية أو دول الجوار.

Résumé:

La diplomatie Algérienne essaye de résoudre les conflits qui règnent dans les pays fontainières en s'appuyant sur des fondations et des principes représentés principalement par la neutralité et la non intervention dans les affaires des autres pays ,et inciter la coopération entre les pays de voisinage surtout et résoudre les conflits avec des moyens pacifiques, ainsi porter le soutien au droit des peuples à l'autodétermination et les débarrasser de la domination coloniale , et à ce propos l'Algérie a appliqué ces principes sur plusieurs situations et a maintenu ses opinions appelant aux solutions pacifiques où elle est restée ferme dans les questions dans lesquelles elle a contribué à résoudre ou dans son attitude à leurs égard , exemple les crises politiques dans certains pays africains ou des pays de voisinage.

مقدمة:

تعد الدبلوماسية لغة الحوار وأداة التواصل المباشر وإقامة العلاقات الودية بين الدول، وبناء الجسور للتواصل بين الحكومات والشعوب، وتغليب الوفاق وتقليص الخلاف وتسويته من خلال التفاهم والحوار.

لذلك فإن العمل الدبلوماسي أصبح أكثر أهمية في عالمنا المعاصر من أي وقت آخر، وخصوصاً مع تداخل المصالح والروابط المجتمعية عبرالقارات، وانكماش مبدأ السيادة بفعل العولمة، وثورة وسائل الاتصال التي أدت إلى تغييرات في جميع المجالات والأدوار، بما في ذلك أدوار ومهام الدبلوماسيين والدبلوماسية معاً.

وفي خضم ذلك تتمتع الدبلوماسية الجزائرية بمركز حيوي بين الدول النامية أهّلها للعب دور ريادي في إدارة وحل النزاعات والأزمات التي تثور حولها على المستوى الاقليمي أو القاري أو العربي. وهو مركز اكتسبته بفضل الرصيد الدبلوماسي والنتائج الايجابية التي حققتها في مرحلة ما بعد الاستقلال إلى يومنا هذا.

والشيء الذي أضفى مصداقية على دور الجزائر الدبلوماسي هو انتمائها للبناءات العضوية القارية كإتحاد المغرب العربي وجامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكذا دورها الفاعل في إطار هيئة الأمم المتحدة.

كما قامت الجزائر أيضا بإطلاق المبادرة الجديدة للشراكة من أجل تنمية إفريقيا التي تمثلها وتدافع عن مصالحها في المحافل الدولية، إضافة إلى الدور الإيجابي والهام الذي لعبته من أجل استرجاع الاستقلال الوطني ونصرة القضايا التحررية في العالم.

لقد سعت الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال إلى تبني جملة من المبادئ والأسس التي تحدد تعاملها مع العالم الخارجي بحكم موقعها الجيوإستراتيجي كونها بوابة القارة الإفريقية وقلب المغرب العربي، وذات نفوذ واضح في حل القضايا الإفريقية، فقد نجحت في المحافظة على دور الجزائر كوسيط ومفاوض وأسهمت في دعم مكانتها وتحسين صورتها على المستوى الدولي.

إن جهود الدبلوماسية الجزائرية على المستويين الاقليمي والقاري للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وحل النزاعات الدائرة بالوسائل السلمية لا يخفى على أحد، حيث سعت لإنشاء مجلس الأمن الافريقي والعربي، ولتطوير أجهزة الاتحاد الإفريقي دون أن ننسى دورها في الوساطة بين الأطراف المتنازعة في مناطق عديدة نذكر منها جهود الوساطة التي قادتها في منطقة القرن الافريقي ومنطقة الساحل، وكذا موقفها من القضية الصحراوية التي ظلت تدعم حقها في تقرير المصير.

كل هذا أهّلها لأن تكون طرفا في اتفاقيات سلام متعددة، جعل منظمة الأمم المتحدة تعتبرها شريكا مهما في صنع السلام في المنطقة.

وفي هذا الخصوص تسعى هذه الدراسة لتوضيح المبادئ والأسس التي تعتمد عليها الدبلوماسية الجزائرية ومساهمتها في حل النزاعات الإقليمية المعاصرة تبعا لذلك.

أولا- محددات السياسة الخارجية الجزائرية

لقد اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات، منها ما كان تلك موروثا عن العمل الثوري ومنها المستمدة من مسار الممارسة بعد الاستقلال، ويعتبر التغيير والتأثير الموقفي في السياسة الخارجية من السمات الجوهرية التي تميّزها عن باقي السياسات التي تتبعها الدولة، وهذا لتأثر النظام السياسي بالبيئة الخارجية ومتغيّرات النظام الدولي وما تفرزه التقلّبات الدائمة لبعض الوحدات السياسية على مستوى سياساتها الخارجية. وتلعب موازين القوى الإقليمية والدولية دورا هاما في تصميم ووضع سياسات تتأقلم مع الوضع القائم بالتناسب مع قدرات النظام السياسي وعوامل قوّته.

فالسياسة الخارجية الجزائرية اتسمت أساسا بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما، وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا، جراء منح الدساتير سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد. وهذا يطرح مشكل الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية الجزائرية بتغير الرؤساء، فتغير صناع

القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية بشكل ثانوي، وهذا يجعل سلوكها الخارجي يتقدم أحيانا ويتراجع أحيانا أخرى حسب اهتمامات رؤسائها[1].

من جهة أخرى وباعتبار الجزائر فاعل محوري في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل خاصة بعد دورها في محاولة استتباب الأمن ولعبها دور الوسيط السياسي والفاعل الدبلوماسي في أكثر من مناسبة، كالأزمة في مالي وليبيا والتي أضحى الانفلات الأمني والنزاع الداخلي يشكّل خطرا على الدولة الجزائرية وهذا على إثر ما تعانيه حدودها على المستويات الثلاث الهجرة غير الشرعية، وتهريب الأسلحة والتنظيمات الإرهابية المسلحة.

فهذه المتغيرات أدت إلى تشكيل سياسة خارجية جزائرية تتميّز بعمقها الأمني، خاصة اتجاه الدول التي شهدت موجات التحول الديمقراطي ولازالت تعرف أزمات داخلية وتعاني من تهديدات أمنية على غرار ليبيا وتونس، أو منطقة الساحل التي تشكل تهديدا حقيقيا للأمن القومي، وهذا كله من أجل ضمان الحفاظ على الحدود الإقليمية للجزائر من جهة وكذا الحفاظ على الوضع السياسي القائم من جهة أخرى.

ومن السمات أيضا المميزة للسياسة الخارجية الجزائرية طابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، ما لم يتعلق ذلك بحركة تحرر، وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة طيبة في العالم، وجعل وساطتها تقبل من أطراف الصراع، وهو ما مكّنها من استرجاع مكانتها على المستوى الدولي إلا أن ما يجب الاشارة له هو طبيعة هذا الحياد الذي يوصف بالحياد الإيجابي حيث لا تدلي الدبلوماسية الجزائرية بأي تصريحات ما لم يتعلق الأمر بحركة تحرر[2].

ثانيا- المبادئ والأسس التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائرية

تقوم الدبلوماسية الجزائرية على مجموعة مبادئ وأسس تقدم من خلالها تجاربها في إدارة الأزمات تتمثل أساسا:

1- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

يعد مبدأ عدم التدخل من المبادئ المستقرة في القانون والعمل الدولي حيث أنه نتيجة منطقية للمساواة بين الدول واحترام سيادتها، وهو ما دعى إليه الفقهاء[3].

وبمقتضى هذا المبدأ يمتنع على أي دولة التدخل بطريق مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى بأي شكل كان[4].

وينقسم عدم التدخل إلى نوعين: عدم التدخل بالمعنى الواسع وهو عدم التدخل في الشؤون التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدول من طرف دول أخرى أو من طرف منظمة الأمم المتحدة، وعدم التدخل بالمعنى الضيق وهو عدم التدخل المادي باستخدام القوة العسكرية[5].

إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في الممارسة الدبلوماسية الجزائرية رافقه جدل واسع بين مؤيد ومعارض للالتزام به، خاصة بعد أحداث الربيع العربي أين عصفت الأحداث الداخلية بأنظمة سياسية كانت تشكل حليفا استراتيجيا للدولة الجزائرية. فهذا المبدأ في نظر التيار المؤيد هو من ساهم نسبيا في بقاء العلاقات الثنائية بينها وبين الدول التي شهدت موجات التغيير[6]، بينما يرى التيار المعارض أنه مبدأ غيّب الدور المتوقع من الدبلوماسية الجزائرية وأنه لابد من التخلي عنه مستقبلا ازاء قضايا مشابهة[7]. إلا أنّ الجزائر لم تتخل عن هذا المبدأ الذي أكد على وجوده القضاء الدولي بواسطة محكمة العدل الدولية في بعض القضايا مثل قضية كورفو ونيكاراجوا، حيث اعترفت بحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفي المجال المحفوظ للدولة بحجة تفعيل عمليات حماية حقوق الانسان[8].

هذا دون إغفال دور منظمة الأمم المتحدة التي نص ميثاقها وقرارات الجمعية العامة على تحريم التدخل[9]، وحصر حالات مشروعيته في حالة وقوع انتهاك لحقوق الانسان بشكل يهدد السلم والأمن الدوليين، أو حالة طلب الدولة المتدخل لديها في حد ذاتها التدخل.

وللإشارة فقد تطور مفهوم التدخل في ظل العولمة بحيث أصبح من الصعب التمييز بين ما يعد شأنا داخليا وما لا يعد كذلك. وهذا ما وسّع من نطاق التدخل وصل حد تغيير الأنظمة السياسية وهو أمر ترفضه الدبلوماسية الجزائرية رفضا تاما في سياستها الخارجية.

2- التعاون بين الدول المتجاورة:

لقد أدرجت الدبلوماسية الجزائرية ضمن أولوياتها توطيد أسس السلم في العالم وفي القارة الافريقية ودول المغرب العربي خاصة[10]، من خلال دفع عجلة التعاون وتعزيز سبله فيما يتعلق بالوقاية وفض النزاعات، بل وتعدت التعاون بين دول الجوار إلى المناضلة من أجل تعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي من خلال إيفاد ملاحظين للمشاركة في عمليات حفظ الأمن.

فوزارة الخارجية إذن تتولى في مجال التعاون الثنائي تنسيق وتحضير جميع الأعمال المثيرة للاهتمام على الصعيد الثنائي مع متابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المتعلقة بذلك[11]. فهي تحرص دوما على ترقية التعاون الدولي القائم على مبدأ التشاور سعيا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وعلى تنمية أوجه التكامل بين الدول[12].

فالتقارب بينها يقوي الاحساس بفكرة المصلحة الدولية المشتركة التي غيرت مفاهيم تقليدية للقانون الدولي كمبدأ السيادة، فأصبحت الدول تتقبل فكرة سمو المصلحة الدولية على المصالح الوطنية مما أدى لوضع لتقييد الحق السيادي في اللجوء للحرب وفي الاعتراف بحقوق الانسان، وذلك لأن هدف المصلحة الدولية يتمثل أساسا في تحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال تطوير التعاون الدولي المشترك[13].

وتجدر الاشارة إلى أن مجالات التعاون قد كانت محصورة في المجالات الاقتصادية والسياسية، إلا أنها وبتطور العلاقات الدولية امتدت لتشمل مجالات حماية حقوق الانسان ومكافحة الجرائم وفض النزاعات الدولية[14].

منحت الدبلوماسية الجزائرية اهتماما كبيرا لمبدأ التعاون الدولي مع دول الجوار، بقصد تدعيم وتنمية العلاقات المتبادلة وهو ما من شأنه إعطاء مضمون إيجابي

لعلاقات حسن الجوار والمساهمة في التقليل من احتمالات الاعتداءات وفض النزاعات دبلوماسيا دون اللجوء للقوة.

3- حل النزاعات بطرق سلمية وعدم اللجوء للقوة:

استمدت الدبلوماسية الجزائرية هذا المبدأ من ميثاق الأمم المتحدة الذي حث على اللجوء للوسائل السلمية لحل النزاعات ضمن الفصل السادس منه[15] .

وتجدر الاشارة إلى أن هذا لا يعني عدم وجود نزاعات بين الجزائر وغيرها من الدول، لكن المقصود هو كيفيات حل هذا النزاع، والذي يجب أن تتم بالطرق السلمية في إطار التفاوض المباشر أوغير المباشر في إطار المنظمات الاقليمية، أو حتى اللجوء عند الاقتضاء للقضاء أو التحكيم الدوليين.[16]

إن مبدأ حل النزاعات سلميا ليس بالمبدأ الحديث، لكن تطبيقه هو ما يعد حديثا مقارنة بوقت ظهوره، حيث يعتمد على ليونة المعاملات بين المتنازعين ومدى تقبلهم للحلول السلمية. وفي إطار الدبلوماسية الجزائرية يمكن الاستشهاد بمثال عن تطبيق هذا المبدأ مع المملكة المغربية، حيث أثير مشكل حدودي غداة الاستقلال واتفقت الحكومة المؤقتة آنذاك ممثلة في فرحات عباس مع العاهل المغربي الحسن الثاني على اللجوء للحوار والمفاوضات في إطار روح الاخاء والوحدة المغاربية، وكذلك بعد الاستقلال فإنه، وبرغم مشاكل الحدود التي لا تزال قائمة، فإن الجزائر توجهت لمنظمة الوحدة الافريقية ولم تلجأ لاستعمال القوة مفضّلة الحلول السلمية.[17] حيث تمسكت الجزائر بمبادئ ثابتة ورافعت من أجل القضايا العادلة في العالم دون أن تتخلى عن الدور العملي الفاعل المتوقع منها في الأزمات الدولية خاصة الاقليمية والعربية منها سنحاول لاحقا التعرض لها.

ثالثا- أمثلة عن نشاط الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية

تسعى الدبلوماسية الجزائرية لإرساء الأمن والاستقرار على أسس ديمقراطية في مناطق التوتر خاصة على المستوى الإقليمي، وهو ما يتطلب مساندة الأدوات الدبلوماسية عن طريق المفاوضات المباشرة بين أطرف النزاع أو مساعدة طرف ثالث

وهي المساعدة التي تأخذ صورا مختلفة، أبرزها الوساطة بأشكالها (الفردية والجماعية)[18].

وسنقتصر في هذا الخصوص على الوساطة الجزائرية في حل النزاع الاثيوبي الاريتري والنزاع في منطقة الساحل.

1- دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع في منطقة القرن الافريقي[19]

شهدت منطقة القرن الافريقي صراعات عديدة كان أهم أطرافها اثيوبيا وايريتيريا على مدار سنوات من أجل قضايا الحدود، وللاشارة فمنذ انطلاق الحرب فإنها لم تحظ بأي معالجة دولية كفيلة بحلها نهائيا لا على مستوى الدول ولا على مستوى منظمة الأمم المتحدة[20].

وتعد الأراضي الايريتيرية امتدادا للهضبة الاثيوبية حيث تحدها شمالا، ويرجع الصراع بينهما إلى عام 1896 أين وقّعت معاهدة أديس أبابا التي حددت الحد الفاصل بينهما لتظهر ايريتيريا وحدة مستقلة، لكن حاجة اثيوبيا لمنفذ بحري جعلها تعود وتطالب بضم ايريتيريا وهوما دفع المنظمة الأممية لإقامة اتحاد فيديرالي بينهما عام 1950 سمح لأثيوبيا باستخدام الموانئ الايريتيرية.

هدأت الأوضاع نسبيا خلال هذه الفترة إلى أن سعت ايريتيريا لفرض وجودها من خلال صك عملة خاصة بها مساوية للعملة الاثيوبية، مما أثار حفيظة هذه الأخيرة التي رفضت التعامل بها، وتم الاتفاق على استخدام العملة الصعبة في التجارة المشتركة بينهما، لكن هذا الأمر سبّب صعوبات اقتصادية لايريتيريا ردّت عليها بفرض رسوم جديدة على حركة الموانئ، فقامت اثيوبيا بغلق حدودها في وجه البضائع اليريتيرية وفرضت التأشيرة على مواطنيها ما أدى لانفجار نزاع حدودي جديد بين البلدين[21].

إن اتفاقية الجزائر تمنح حق اعتبار أي تحرك عسكري في المساحة الفاصلة في الحدود بين الدولتين بعمق 25 كم اعتداء يمنح اثيوبيا حق التعامل معه بالكيفية التي تراها مناسبة، حتى لو استلزم الأمر ردا عسكريا[22]، ومنعا للتعسف في استعمال هذا

الحق، أقرت الاتفاقية نشر قوات حفظ سلام دولية في المنطقة منزوعة السلاح في الجانب الايريتيري.

لقد لعبت الوساطة الدبلوماسية الجزائرية دورا مهما في الوصول لحل هذا النزاع الذي شهد ثلاث محطات رئيسية:

- 6 ماي 1998: تجدد الصراع بعد تعدي ايريتيريا على الحدود الاثيوبية بالتوغل داخل منطقة بادمي، وحينها اتصل الأمين العام للأمم المتحدة بزعيمي البلدين وحثّهما على ضبط النفس وطلب من السفير الجزائري "محمد سحنون" مبعوثه الخاص في افريقيا أن يساعد في جهود الوساطة لمنظمة الوحدة الافريقية، وعلى إثر الجهود المبذولة في قمة منظمة الوحدة الافريقية في الجزائر في جويلية 1999، وقّع الطرفان وثيقة منهجية تنفيذ اتفاق في إطار منظمة الوحدة الافريقية أين التزم الطرفان باعادة توزيع قواتهما وفق ما كانت عليه قبل تاريخ السادس ماي لحل النزاع[23].

وبعد عدّة مشاورات استعرض المبعوث الخاص لرئيس منظمة الوحدة الافريقية آنذاك الجزائري أحمد أويحي وممثل الأمين العام للأمم المتحدة محمد سحنون وممثل الرئيس الأمريكي أنتوني ليك وثيقة" الترتيبات الفنية لتنفيذ اتفاق الاطار لمنظمة الوحدة الافريقية ومنهجياته"، والتي وضّحت الحدود وطالبت بنزع السلاح، وغيرها من المبادئ التي وردت فيها لحل النزاع سلميا، ورغم قبول ايريتيريا بها والتزام اثيوبيا بالحل السلمي إلا أن التوتر على الحدود ظل موجودا وأدى لقتل وتشريد المزيد من المدنيين[24].

- 1999: اندلعت عمليات قتالية جديدة[25] واستطاعت اثيوبيا تحقيق انتصارات أجبرت اريتيريا على الموافقة على خطة السلام المنجزة سابقا من طرف منظمة الوحدة الافريقية[26].

- ماي 2000 عاد الصراع للواجهة بصورة أكثر وماتت كفة العمليات القتالية لصالح اثيوبيا التي تمكنت من استعادة أراضيها والتوغل داخل الأراضي الايريتيرية[27].

وهنا جاء دور الدبلوماسية الجزائرية التي كانت تنظر للصراع على أنه خسارة للقارة الافريقية ككل، وحثت أطرافه على التعاون والتكامل الافريقي وعلى إقامة علاقات متكافئة مع الخارج، كما أشارت إلى أن النزاعات تؤثر سلبا على الاستقرار والتنمية في افريقيا، ودعت المنظمات وأصحاب الأموال والدول الكبرى للمساهمة في حل النزاعات داخل افريقيا، كما أشارت إلى أن مستقبلها بيد أهلها بصورة أولية رغم النتائج الايجابية التي من الممكن تحقيقها من طرف باقي المجتمع الدولي.[28]

وقادت الوساطة الجزائرية محادثات برئاسة وزير العدل المبعوث الخاص لرئيس منظمة الوحدة الافريقية، أسفرت عن توقيع اتفاق لوقف عمليات الاقتتال في 18 جوان2000، وتم توقيع اتفاق سلام شامل برعاية الرئيس الجزائري في 12 ديسمبر 2000 وصفه الأمين العام للأمم المتحدة بأنه " انتصار لصوت العقل ولقوة الدبلوماسية..." بموجبه يمنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الطرفين، وتعهد كذلك طرفا النزاع بانهاء دائم لعمليات القتال بينهما[29].

2- دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع في منطقة الساحل[30]

نجحت الجزائر في تمرير رؤاها الخاصة لحل النزاعات سلميا بمناسبة أزمة الساحل الافريقي -حيث كان لهذه الأخيرة تأثير على الحدود الجنوبية الجزائرية- من خلال تكثيف الجهود في تغطية الهشاشة الأمنية التي تعرفها المنطقة والتي صعّبت عمليات بناء دول مستقرة، إضافة لتنامي الصراعات الاثنية وانتشار الجريمة.

إن منطقة شمال مالي، منطقة يقطنها في الأصل الطوارق، وهي منطقة تعيش على وقع علاقات متوترة مع السلطات المركزية من جهة ومع الجماعات المتمردة من جهة أخرى، كما كان لظهور أزمة الأزواد مؤخرا دور كبير في تأجيج الوضع من خلال تمسك مختلف الطوائف والأقليات بمطالب مختلفة، وهنا جاء دور الدبلوماسية الجزائرية في احتواء الوضع ولعب دور مهم في المفاوضات والوساطة بين الأطراف[31].

لقد كان لأزمة شمال مالي خلفيات عديدة منها الهشاشة المؤسساتية التي عانت منها الدولة بفعل الانقلاب العسكري ضد الرئيس "أمادو توري" ما أدخلها في أزمة شرعية

دستورية، وكذا انتشار فوضى السلاح بفعل النزاع المسلح في ليبيا، ما أدى لانتشار خطير للجماعات الارهابية وتقاطعها مع الاجرام المنظم العابر للحدود[32].

وفي سبيل التوصل لحل للأزمة، أسست الجزائر مقاربة مبنية على أساس الحل التفاوضي والتسوية السلمية للأزمة، ثم الرجوع للشرعية الدستورية المخترقة، والبحث عن حل سياسي دائم يحافظ على الوحدة الوطنية والسلامة الترابية والسيادة الوطنية المالية، بعيدا عن أي تدخل عسكري أجنبي[33].

أسّس التدخل الدبلوماسي الجزائري في منطقة الساحل على مبدأ حسن الجوار الذي يعدّ من المبادئ الرئيسية لها، حيث نشطت هذه الأخيرة منذ عقود خلت في سبيل ذلك باحتضانها العديد من عمليات الوساطة بين الطوارق والحكومة المالية وأحيانا تعدت الوساطة إلى الحكومة النيجيرية بسبب الحدود المشتركة[34]، وتوّجت الجهود بعقد قمة رباعية في جانت في سبتمبر1990، ضمّت الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر أكّدت على عدم استعمال القوة لحل مشكلة الطوارق، وأكّد وزراء البلدان الأربعة على احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتعزيز التعاون في المناطق الحدودية المشتركة.وأكّد رؤساء هذه الدول لاحقا على ضرورة احترام مبادئ منظمة الوحدة الافريقية خاصة ما تعلق منها بالمعالجة الهادئة للنزاعات واحترام السيادة الترابية للدول[35].

وتلى هذه الاتفاقية توقيع أخرى بعد عودة الاضطرابات بين أطراف النزاع هي اتفاقية باماكو 1992، كما تدخلت الدبلوماسية الجزائرية للوساطة لتفعيل تنفيذ الاتفاقية بفعل السمعة الحسنة التي أصبحت تمتلكها بين أطراف النزاع خلال مؤتمر تمنراست 1994[36].

وللاشارة، واجهت الدبلوماسية الجزائرية صعوبات كبيرة آنذاك لتطبيق مبادئها خاصة حل النزاع سلميا، بسبب محاولات عرقلتها من الأطراف المستفيدة من بقاء الاضطرابات كفرنسا وليبيا والمغرب الذين رأوا في الدور الجزائري تهديدا لدورهم ومصالحهم في المنطقة[37].

مع نهاية ماي 2006 تدخلت الجزائر وقادت عملية المفاوضات باشراف الرئيس الجزائري وتحت قيادة الدبلوماسي عبد الكريم غريب سفير الجزائر ببماكو بعد طلب الوساطة الجزائرية على إثر تمرد الطوارق أفضى لتوقيع اتفاق سلام في جويلية 2006 وثلاث بروتوكولات تنفيذية له في 2007/2/20[38]، ثم عادت مرة أخرى لعقد جلسات وساطة بغرض إنقاذ اتفاق السلام الموقع في 2006 بقيادة وزير الخارجية مراد مدلسي في أكتوبر 2007 بعد تجدد الاشتباكات، ورجعت للتدخل مرّة أخرى في 2008 حيث جمعت أطراف النزاع في مفاوضات دامت أربعة أيام للفترة من 24إلى27 جويلية 2008 توجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال[39].

وبعد تجدد الصراع على السلطة في 2012 دخلت مالي مرة أخرى في حالة من الفوضى بعد هجوم حركة أزواد منتصف جانفي على مجموعة من المدن[40]، فكان تدخل الدبلوماسية الجزائرية الذي ارتكز على ثلاث محاور أساسية تتلخص في رفض أي تدخل أجنبي في المنطقة، وبعث الحوار المباشر بين الأطراف المتنازعة، وضرورة السعي للحل السلمي[41]، وفي هذا الإطار تم عقد لقاءات لدراسة كيفيات التكفل بمطالب الطوارق، ثم اتخذت اجراءات احترازية لمكافحة الجماعات الارهابية التي أصبحت تغذي الصراع، وقادت حملات توعية لمحاربة الفكر الدموي المتطرف الذي ساد المنطقة[42].

ورغم مصادقة مجلس الأمن على قرار التدخل العسكري في مالي، إلا أن موقف الدبلوماسية الجزائرية لم يتغير وظلت تنادي بالحل السلمي للنزاعات سواء تعلق الأمر بالنزاع في مالي أو غيرها من الدول.

خاتمة:

تسعى الدبلوماسية الجزائرية جاهدة للوصول لحلول سلمية للنزاعات التي تدور حولها من خلال قيادة المفاوضات المتعددة الأطراف ولعب دور الوسيط بين أطراف النزاع، حيث أصبحت شريكا لا يمكن الاستغناء عنه في المفاوضات الدولية.ولقد وفّقت أكثر من مرّة في الوصول لتسويات سلمية من خلال تغليب منطق الحوار،

متمسّكة في ذلك بمجموعة مبادئ عملت على إقرارها والدفاع عنها، كما بذلت جهودا حثيثة لإقامة هيئات جديدة على مستوى القارة الإفريقية على غرار مجلس السلام والأمن والبرلمان الإفريقي وهيئة النيباد، ورغم الانتقادات التي وجّهت لها بسبب التزام الصمت في بعض القضايا المعاصرة، ظلّت متمسّكت بأنّها دبلوماسية أفعال لا دبلوماسية تصريحات.

وتجدر الاشارة إلى أن التحرك الدبلوماسي الجزائري مرتبط باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، ولطالما اعتبر حفظ السلم والأمن الدوليين من أكبر الرهانات التي يعمل على كسبها، من خلال تعزيز التعاون بين الدول من جهة، وبين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من جهة أخرى فيما يتعلق بفض النزاعات في القارة الأفريقية.

وبنجاحها في التسوية السلمية لبعض النزاعات تكون الجزائر قد استعادة مكانتها الريادية إفريقيّا، وعزّزت هذه المكاسب بمشاركتها الفعالة على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية.

كما أن للرصيد التاريخي للدبلوماسية الجزائرية من التأسيس إلى تحدي الأزمة الدور الأساسي والأرضية الصلبة في فرض تواجدها القوي، سواء فيما تعلق بتوجيه القرارات المنبثقة عن قمم الاتحاد الإفريقي، أو تأكيد الحضور في معالجة القضايا الإفريقية العالقة.وللحفاظ على هذا النفوذ أصبحت الجزائر وسيطا مهما في محيطها الإقليمي لدرء النزاعات وإبعاد التدخل الأجنبي عن المنطقة، حتى لا يجعلها تخضع لسيطرته وخدمة مصالحه في القارة مما يحول دون استكمال مسيرة بناء الدولة في القارة الإفريقية.

ويعد النسق الدولي من جهة أخرى أهم محدد للسياسة الخارجية الجزائرية مقارنة بالمحددات الداخلية فالنظام العالمي المبني على الأحادية القطبية لا يوفر هامشا كبيرا لهذه الدول من أجل التحرك والمناورة، وهو ما يفسر اعتمادها على الإطار الجماعي للتخفيف من القيود التي تفرضها طبيعة النظام الدولي.

لكن في مقابل ذلك فان الجزائر تملك مؤهلات تجعلها متميزة كالموقع الجغرافي الذي تتم من خلاله معظم المواصلات الدولية، وهذا من شأنه أن يسهل لها الاتصال بالعالم الخارجي، إضافة إلى التجانس الاجتماعي الذي تتمتع به.

لكن ورغم الجهود الكبيرة لها خاصة في القارة الافريقية، إلا أنّ تعدّد الاثنيات والأقليات والحركات التمردية والارهابية، وشساعة مناطق الصراع وهشاشة البناء الداخلي للدول المتنازعة يصعّب من عملها ويحدّ من فاعليتها.

كما أن الدبوماسية الجزائرية تواجه تحديات كبيرة لضمان استقرارهاوفاعليتها في الوساطة بسبب ارتباطها بالمحيط الخارجي وما شهده من أزمات أمنية وهو ما يطرح رهانات عديدة حول مدى امكانية بقاء مساهماتها السلمية على نفس المستوى من الفعالية لحل الأزمات الدولية.

الهوامش:

(1)-العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص37.

(2)-المرجع نفسه، ص39.

(3)-علي حسين الشامي، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، دار العلم للملايين، بيروت، 1994، ص591.

(4)- محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص118.

(5)-ماجد عمران، فيصل كلثوم، السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الانسان، في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد27، العدد الأول، 2011، ص476.

(6)-حمد السنوسي، البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الربيع منذ 2011، متاح على الموقع: http//: elhiwardz.com/ ?p=33389.29/11

(7)-جيوف بورتر، أزمة الساحل وتداعياتها على السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمية التي تشهدها المنطقة، محاضرة ألقيت في المركز الدولي للصحافة، 4 مارس2013.

[8]-محمد سعادي، التدخل الانساني في ظل النظام الدولي الجديد، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2011، ص64.

[9]-المادة 2/7 من ميثاق الأمم المتحدة، كذلك: قرار الجمعية العامة بشأن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية بين الدول.

أيضا سهيل الفتلاوي، غالب عواد حوامدة، حقوق الدول و واجباتها، دارالثقافة، عمان، 2013، ص47.

[10]-في إطار التعاون كمبدأ من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة المغرب العربي فإن وزارة الخارجية تضم مديرية تسمى بمديرية المغرب العربي مهمتها إعداد كل ما يصدر عن آليات التعاون الثنائي وتحضير مختلف الملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي واللجان المختصة.راجع المرسوم الرئاسي 404/02 المؤرخ في 2002/10/26 المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الخارجية، ج رج ج العدد 79، الصادرة في 2002/12/1.

[11]-المرجع نفسه.

[12]-تصريح صحفي للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وكالة الأنباء الروسية أتاراس، موسكو، 2008/2/19، نقلا عن: مهدي فتاك، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا، 2009/1999، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011.

[13]-أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص54.

[14]-بوراس عبد القادر، المرجع السابق، ص 523.

[15]-تنص المادة 33 فقرة 1 من ميثاق الأمم المتحدة على: " يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أوأن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها."

[16]-العايب سليم، المرجع السابق، ص 33.

[17]-العايب سليم، المرجع نفسه، ص 34.

كذلك: بلقاسم لحلوح، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات السلمية"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2004، ص55.

[18]-محمد عاشور مهدي، دور الوساطة في تسوية منازاعات الحدود الإفريقية، مجلة أفاق إفريقية، المجلد الحادي عشر، العدد 88، 2013، ص25.

[19]-يقصد بالقرن الافريقي النتوء الشمال شرقي في قارة إفريقيا الذي يضم الصومال وجيبوتي واثيوبيا وإيريتيريا جغرافيا، ويضاف لها الدول ذات الحدود المتاخمة لهذه المناطق سياسيا، ويكتسب أهميته من كونه يطل على المحيط الهندي ويتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ومضيق باب المندب، أي أنه يتحكم في التجارة البحرية الدولية وبخاصة تجارة النفط بين دول الخليج وأوروبا وكذلك تعتبر المنطقة معبرا مهما لأي تحركات عسكرية باتجاه منطقة الخليج.

[20]-محمد أبو القاسم حاج محمد، "الحرب الاريتيرية –الاثيوبية، خلفياتها ومنعكساتها على الأمن القومي السوداني وآفاق الحدود الجذرية"، محاضرة ألقيت في قاعة الشارقة، الشارقة، تنظيم مركز الدراسات الاستراتيجة، 2000/6/12.

[21]-ياسين محمد عبد الله، "خلفيات النزاع بين ايريتيريا واثيوبيا وانعكاساته الاقليمية، في جريدة الحياة، العدد 12900، الصادرة في 6/291998/ ، ص 8.

[22]-نادية عبد الفتاح، "الهجوم الاثيوبي على الأراضي الايريتيرية"، الأسباب والدلالات"، في آفاق افريقية، المجلد العاشر، العدد 36، 2012، ص61.

[23]-طه حميد حسن العنبكلي، "تطورات الصراع الايريتيري الاثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الاقليمية والدولية"، في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، المجلد الثالث، أكتوبر2010، ص61

[24]-المرجع نفسه.

[25]-صنّفت مناطق القتال لثلاث مناطق رئيسية هي بادمي، تسورنا وزالامبيا، ميناء عصب.

[26]-طه حميد حسن العنبكلي، المرجع السابق، ص 61-62.

[27]-المرجع نفسه.

[28]-محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الاريتيرية، دار الجيل، بيروت، 2004، ص67.

[29]-قسم خدمات شبكة الانترنت، إدارة شؤون الإعلام، منظمة الأمم المتحدة، 2013.

[30]-أطلقت تسمية دول الساحل على المنطقة الجغرافية الواقعة على خط التماس بين الجهة الجنوبية للصحراء الكبرى الافريقية والجهة الشمالية للغابات، وتشمل مالي، موريطانيا، النيجر، التشاد، السودان، اريتيريا.

[31]-ساحل مخلوف، "إشكالية الأزمة المعقدة في الساحل الافريقي"، محاضرة ألقيت في مؤتمر دولي مغاربي بعنوان: التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة"، كلية الحقوق، جامعة ورقلة، يومي 27 و28 فيفري 2013.

[32]-المرجع نفسه.

[33]-المرجع نفسه.

[34]-عقدت الدبلوماسية الجزائرية عدة لقاءات تحت إشرافها منذ تسعينيات القرن الماضي ويمكن أن نذكر في هذا الخصوص: لقاء الجزائر الأول من 29 إلى 30 ديسمبر 1991، لقاء الجزائر الثاني من 22 إلى 30 جانفي 1994، لقاء الجزائر الثالث من 15 إلى 25 مارس 1992، لقاء تمنراست من 27 إلى 30 جانفي 1994، لقاء تمنراست من 16 إلى 20 أفريل 1994، لقاء الجزائر من 10 إلى 15 ماي 1994. راجع: بوحنية قوي، "استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي"، بحث منشور في مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ: 2012/6/3، متاح على الموقع: studies.aljazeera.net

[35]-ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية، التحديات والرهانات، مذكرة ماجستير، إشراف بن عنتر عبد النور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

[36]-Pierre Robert Baduel, « Le territoire d'état entre imposition et subversion: exemples saharo-sahéliens » , in Cultures et conflits, 21-22 printemps-été 1996, PP 45 -51.

[37]-ظريف شاكر، المرجع السابق، ص 64-65.

[38]-بوحنية قوي، المرجع السابق.

[39]-المرجع نفسه، ص 66-67.

[40]-مصطلح أزواد وصف يطلقه الطوارق للدلالة على سكان الاقليم الشمالي لمالي.

[41]-بن عائشة محمد الأمين، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي، في المجلة الافريقية للعلوم السياسية، 2015/1/14، متاحة على الموقع: www.maspolitiques.com/mas/index.php

[42]- المرجع نفسه.